

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة محلية الخرطوم على تقديم الخدمات والتنمية لمواطنيها معتمدة على مواردها المالية التي كفلها لها القانون والمحددة بموازنتها السنوية وفق الأهداف المحددة و التي تتأثر بالعلاقات المالية الراسية بين الولاية والمحلية والعلاقات الأفقية بين المحليات الأخرى وتتأثر كذلك بتداخل الإختصاصات التشريعية والتنفيذية مع الإجهزة الولائية كما تتأثر بإقتصاديات تكلفة التحصيل 0

يتمثل مجتمع الدراسة من مديري الإدارات ذات الصلة بالموارد المالية و الخدمات والتنمية بالمحلية وعددهم (50)0 تم إختيار عينة من 40 فرداً تم فيها مراعاة الشروط التي جعلها تمثل المجتمع خير تمثيل وأن تكون أخطاء الصدفة أقل ما يمكن وتم إستخدام الإستبانة كوسيلة لجمع البيانات 0

وقد إعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية:

1. عدم تناسب الموارد المالية لمحلية الخرطوم مع الإختصاصات و المسئوليات الموكلة لها يؤدي إلى ضعف كفاءة أداء الخدمات والتنمية بالمحلية
2. عدم وجود معايير لتوزيع الإيرادات المحولة بين الولاية والمحليات والمحليات نفسها يؤدي إلى ضعف مستوى الخدمات والتنمية بالمحلية
3. تداخل الإختصاصات التشريعية والتنفيذية على مستوى محلية الخرطوم وعلى مستوى الولاية يؤدي إلى ضعف كفاءة وكفاية أداء الموارد المالية
4. إرتفاع تكلفة جباية الإيرادات يؤدي إلى ضعف كفاءة وكفاية الموارد المالية 0

لقد تم تحليل البيانات وإختبار الفرضيات المشار إليها أعلاه عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) وإستخدام الباحث التكرارات والنسب المئوية و(مرعب كاي) لتحليل العينة 0

و قد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية :

1. هناك موارد مالية كافية مخصصة لمحلية الخرطوم قياساً بالمهام والواجبات التي تقوم بها وذلك إذا أحسن تقديرها و جمعها و إستخدامها
2. إن معيار توزيع الإيرادات المحولة (الضرائب والقيمة المضافة) غير عادلة بالنسبة لمحلية الخرطوم ولكن لا تضعف موارد المحلية بما يؤثر على الخدمات والتنمية

3. يوجد تداخل فى الإختصاصات التشريعية و التنفيذية بين الولاية والمحلية بما يؤدي إلى ضعف كفاءة و كفاية أداء الموارد المالية
4. تكلفة جباية الإيرادات الذاتية مناسبة ولا تضعف كفاءة وكفاية الموارد المالية للمحلية 0